

اسم المقال: الوساطة لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية في نطاق العلاقات الخاصة الدولية

اسم الكاتب: نشوى أحمد محمد، سيد أحمد محمود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8517>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 23:50 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 19، العدد 2
نو القعدة 1443هـ / يونيو 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

الوساطة لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية

في نطاق العلاقات الخاصة الدولية

نشوى أحمد محمد

سيد أحمد محمود

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الامارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2020-08-11

تاريخ الاستلام: 2020-05-13

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث الوساطة لتسوية المنازعات المتعلقة بالتصاميم والرسوم والنماذج الصناعية في نطاق العلاقات الخاصة الدولية. الهدف من البحث هو مناقشة الإطار القانوني الذي يحكم الطرق البديلة لتسوية المنازعات في الإمارات العربية المتحدة، وبيان الثغرات التي تعترضها، من أجل وضع إطار قانوني. ليكون معيناً للمشرع الإماراتي عند تنظيمه للوساطة، حيث خلا التشريع الإماراتي من تلك الوسيلة الودية لتسوية المنازعات.

وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: أنه لا يوجد في الإمارات العربية المتحدة تشريع خاص بالوساطة، كما لا يوجد أي نص صريح في أي من القوانين الإماراتية - باستثناء ما هو منصوص عليه في قانون العمل - يتكلم عن الوساطة لتسوية المنازعات عموماً. وعلى ذلك فقد خلص البحث إلى دعوة المشرع الإماراتي للعمل على تقنين الوساطة، باعتبارها وسيلة ناجعة وهامة لتسوية المنازعات.

الكلمات الدالة: الوساطة، الوسيط، الرسوم والنماذج الصناعية، التحكيم، التوفيق، المنازعات الخاصة الدولية.

المقدمة:

أصبحت الملكية الصناعية (الرسوم والنماذج الصناعية) تمثل إحدى أهم الثروات التي تصدرها الدول المتقدمة تكنولوجياً. في هذا العصر، وأداة من أدوات التنمية التي تُعوّل عليها الحكومات في سياستها الاقتصادية لما تحمله من تغيرات تكنولوجية واقتصادية وأثار سياسية وثقافية وعلمية، خاصة في ظل زوال الحدود الجغرافية وانفتاح التجارة وتحررها، وتطور الاتصالات وتداخل الثقافات والمعارف بين الشعوب تحت ما يعرف بثورة الاتصالات.

ونظرًا لأن هذه الحقوق -تاريخيًا- قامت على مبدأ الإقليمية فقد تولد عنه شبه اتفاق بأن تخضع المنازعات المتعلقة بها إلى اختصاص القضاء الوطني، ما يعني استبعادها -بالضرورة- من أي اختصاص أجنبي.

ولكن مع ظهور العولمة وزيادة حجم التجارة الدولية، وزيادة المنازعات أصبح "مبدأ الاختصاص الإقليمي والاختصاص القضائي الوطني" عاجزًا عن مسايرة التطورات والتحويلات الكبيرة وغير قادر على الاستجابة لتطلعات وطموحات الفاعلين الاقتصاديين، مما دفع الكثير من التشريعات إلى اقتراح وتبني وسائل ودية لتسوية هذه المنازعات، من بينها الوساطة التي أضحت تمثل -في الوقت الحاضر- غاية تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، كونها تشكل فعلاً مؤثرًا على صعيد تسوية المنازعات؛ نظرًا لسهولة إذا قورنت بالقضاء الأكثر مشقة وتعقيدًا وبطئًا، ولما تضمنته من مشاركة الأطراف في إيجاد الحلول لمنازعاتهم.

وتميل منازعات الرسوم والنماذج الصناعية، في غالبيتها إلى السمة الدولية، فقد يُسجّل رسم أو نموذج صناعي في دولة ما، ويتم تقليده في دولة أخرى، مما يطرح أكثر من إشكالية.

إشكاليات البحث:

في ضوء ذلك، هل تتم تسوية المنازعة المتعلقة بحق صاحب الرسم أو النموذج الصناعي عن طريق الجهة التي أصدرت أو منحت هذا الحق؟ أم تتم عن طريق جهة أخرى؟ ويبرز هنا موضوع مدى قابلية تسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية بطريق الوساطة.

وتظهر حقيقة هذه الإشكالية في أن حقوق أصحاب الرسوم والنماذج الصناعية تنشأ عن طريق الحماية القانونية الممنوحة على أساس وطني، عن طريق الجهات المحلية التي

تمنح أصحاب هذه الحقوق الحق في استغلالها، وإن وجود هذه الحقوق ومداها ومعناها وطريقة استعمالها لا تمنح إلا عن طريق سلطات مختصة لمنح مثل هذه الحقوق، وهذا له الأثر في أن الحقوق والأفعال والمسائل القانونية المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية الممنوحة عن طريق هذه الجهات قد لا تصلح لأن تُحال إلى الوساطة.

ويتفرع عن السؤال الرئيس جملة من التساؤلات أهمها:

1. ما المقصود بالوساطة، وما مدى التمايز والتقارب بينها وبين غيرها من آليات فض المنازعات كالتحكيم والتوفيق؟
2. ما الحالات التي تكون فيها الوساطة دولية؟ وما مدى حرية أطراف النزاع في الاتفاق على تطبيق القانون النموذجي؟
3. هل من الضروري اللجوء إلى الوساطة لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية، لا سيما في ظل وجود التوفيق والتحكيم واللذين تناولهما المشرع الإماراتي بالتنظيم دون الوساطة؟
4. ما مبررات اللجوء إلى الوساطة كوسيلة لفض المنازعات الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1. تغطية الجوانب المتعلقة بنظام الوساطة باعتباره أحد الحلول البديلة لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية ذات الطابع الدولي.
2. إبراز الدور المهم الذي يقوم به الوسيط في عملية الوساطة.
3. دعوة المشرع الإماراتي للعمل على تقنين الوساطة، كما سبق وقنن التحكيم والتوفيق، باعتبارها وسيلة ناجعة وهامة لتسوية المنازعات عمومًا.
4. تحديد معايير دولية للوساطة، ومدى التزام أطراف النزاع باختيار اللجوء للقانون النموذجي.
5. مناقشة الإطار القانوني الذي يحكم الطرق البديلة لتسوية المنازعات في الإمارات، وبيان الثغرات التي تعترضها، من أجل محاولة التوصل إلى نموذج للنظام القانوني للوساطة.

6. الوقوف على خصوصية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية، وقابليتها للوساطة انطلاقاً من خبرة القانون المقارن في هذا المجال، مما يسمح بتقييم حقيقي لموضوع البحث ككل.

منهج البحث:

سوف نتبع في دراستنا:

- المنهج الوصفي والتحليلي: من خلال تحديد مشكلة البحث وجمع المعلومات عنها، وتصنيفها وتحليلها تحليلاً كافياً، واستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن المشكلة محل البحث.
- منهج الشرح على المتون: وتحديدنا عند تناولنا لموضوع دولية وتجارية الوساطة.

تقسيم البحث:

في ضوء ما تقدم وجدت من الملائم تقسيم البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار القانوني للوساطة في منازعات الرسوم والنماذج الصناعية.

المبحث الثاني: نطاق تطبيق الوساطة في منازعات الرسوم والنماذج الصناعية وإجراءاتها.

المبحث الأول: الإطار القانوني للوساطة في منازعات الرسوم والنماذج الصناعية

إذا كانت العديد من الدول قد انتهت منذ عقود من اعتماد تشريعات الوساطة وغيرها من وسائل التسوية الودية للمنازعات؛ فإن التشريع الإماراتي قد خلا من أي ذكر أو تنظيم للوساطة كوسيلة لحل المنازعات المدنية والتجارية، رغم ما تمثله الوساطة في عالمنا المعاصر من مكانة مرموقة في معظم دول العالم، ورغم تعاضد دورها ليس في مجال المنازعات المدنية والتجارية وحسب، ولكن في مختلف أنواع المنازعات الدولية والمحلية، في المجال المدني والجنائي والإداري والأسري والعُمالي على حدّ سواء.

فالوساطة بحاجة حقيقية لإطار تشريعي يحول دون ممارستها بطريقة غير ممنهجة، ويضمن لها الفاعلية والنجاح.

لقد أثبتت الدراسات التي أجريت بصدد تقييم تجارب الوساطة في العديد من دول العالم أن ضمان فاعلية ونجاح تجربة الوساطة يستلزم إطاراً لحل المنازعات، يكفل تحديد مفهوم الوساطة، بما يميزها عن غيرها من الوسائل الودية تشريعياً، كما يحدد دور الوسيط وعلاقته بأطراف الوساطة وبموضوع النزاع.

فالوساطة لا توجد، بل ولا يمكن أن توجد، في فراغ من النظم. ولكن كيف يتأتى للمرء أن ينظم شيئاً دون معرفة ماهية هذا الشيء الذي يتصدى لتنظيمه؟

لذا ولحسن التعرف على الإطار القانوني للوساطة، يلزم تحديد مفهوم الوساطة كآلية لتسوية المنازعات وهذا ما سنتناوله في مطلبين (المطلب الأول): مفهوم الوساطة كآلية لتسوية المنازعات. (المطلب الثاني): تمييز الوساطة عن غيرها من آليات تسوية المنازعات

المطلب الأول: ماهية الوساطة كآلية لتسوية المنازعات

تعدّ الوساطة الأساس الذي يقوم عليه نظام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وهي تلك الآليات التي يلجأ لها الأطراف عوضاً عن القضاء العادي عند نشوء نزاع بينهم، بهدف التوصل لحل لذلك النزاع⁽¹⁾.

ونظراً لأن منازعات الرسوم والنماذج الصناعية تميل، في غالبيتها إلى السمة الدولية؛ حيث تنشأ تلك المنازعات عادةً بين شركات كبيرة، وهذه الشركات ترتبط مع بعضها

(1) محمد حامد السيد المليجي، أثر اتفاقية الجات على حقوق الملكية الفكرية وآلية تسوية المنازعات الدولية وفقاً لأحكامها، (رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة عين شمس القاهرة 2003) ص 217.

البعض بعلاقات مستمرة، واستمرارية هذه العلاقات بين الأطراف تكون مسألة حيوية وضرورية، لذلك هناك حرص شديد للوصول إلى تسويات ودية في حال نشوب هذه المنازعات للمحافظة على استمرارية تلك العلاقات بين أطراف النزاع.

وقد دفع هذا الحرص صياغة قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة لعام 2018 (المعدل لقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي لعام 2002)، في سياق التسليم بازدياد اللجوء إلى الوساطة كآلية لتسوية المنازعات التجارية. ويتضمن هذا القانون تعاريف وإجراءات ومبادئ توجيهية تحكم الطرفين في عملية الوساطة الدولية، والأخيرة لا تنطبق -من حيث المبدأ- إلا على الوساطة الدولية التي بينت معايير قانون الأونسيترال.

فما تعريف الوساطة؟ وما خصائصها؟ وما معايير دوليتها؟

نجيب على ذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول: تعريف الوساطة وبيان خصائصها، ونخصص الفرع الثاني: للوقوف على معايير دولية الوساطة.

الفرع الأول: تعريف الوساطة وخصائصها

تعتبر الوساطة الأساس الذي يقوم عليه نظام الوسائل الودية، فهي المحرك لإيجاد حل توافقي بين الأطراف المتنازعة، وأضحت الوجه الأنسب لفض المنازعات، إذ يكون القرار فيها من صنع الأطراف، وينحصر دور الوسيط في المساعدة على تحديد النزاع وتذليل العقبات وتقريب وجهات النظر. ولإبراز ذلك يلزم أن نأتي على تعريف الوساطة (الغصن الأول) وبيان خصائصها التي تميزها عن غيرها من آليات تسوية المنازعات (الغصن الثاني).

الغصن الأول: تعريف الوساطة

الواقع أن غالبية التشريعات لم تعرف مصطلح الوساطة؛ وقد ترتب على ذلك عدم وجود تعريف موحد لها، ما أدى إلى اختلاف الفقهاء في تحديد المقصود بها، كل بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه.

وتعرف الوساطة بمعناها العام أنها "إجراء لتسوية النزاعات يقوم على تدخل طرف ثالث، يتولى اقتراح حل توافقي على الأطراف لتسوية النزاع"⁽¹⁾.

(1) فاتح، خلاف. مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2015، ص 5.

ولم يبتعد الفقه كثيراً في تعريفاتهم للوساطة عما جاء في الدلالة العامة للمصطلح، وهذا يتجلى من خلال تعريف البعض لها بأنها: "وسيلة لحل النزاعات من خلال تدخل شخص ثالث نزيه ومحايد ومستقل، يزيل الخلاف القائم، وذلك باقتراح حلول عملية ومنطقية تقرب من وجهات نظر المتنازعين، بهدف إيجاد صيغة توافقية، وبدون أن يفرض عليهم حلاً أو يصدر قراراً ملزماً"⁽¹⁾.

وهذا التعريف يتسق مع الغالبية العظمى من التعاريف الفقهية التي أعطيت للوساطة، ويتوافق إلى حد كبير مع نظرة المُشرِّعين لها⁽²⁾. لكن يعاب عليه عدم إشارته إلى إمكانية اتفاق الأطراف على اللجوء إلى الوساطة لتسوية المنازعات المحتمل وقوعها في المستقبل.

بينما عرفها البعض الآخر بأنها: "نظام قانوني يختار فيه الأطراف في النزاع أحداً من الغير، باتفاق بينهم قبل النزاع أو بعده، ليساعدهم في الوصول إلى تسوية رضائية لنزاعاتهم، بمقترحاته وتوصياته التي تحقق مصالحهم في المسائل التي يجوز فيها الوساطة"⁽³⁾. ونحن نميل نحو هذا التعريف لأنه يتسم بالدقة، ولاشتماله على كافة العناصر الأساسية للوساطة.

وعرفت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة لعام 2018 (المعدل لقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي لعام 2002) الوساطة بأنها: "... أي عملية -سواء أُشير إليها بتعبير الوساطة أو التوفيق أو بتعبير آخر ذي مدلول مماثل- يطلب فيها الأطراف إلى شخص آخر، أو أشخاص آخرين (الوسيط) مساعدتهما في سعيهما إلى التوصل إلى تسوية ودية لنزاعهما الناشئ عن علاقة تعاقدية أو علاقة قانونية أخرى أو المتصل بتلك العلاقة. ولا يكون للوسيط صلاحية فرض حل للمنازعة على الأطراف".

وبناء على ما سبق، يتضح أن الوساطة طريق بديل لتسوية المنازعات، تعتمد في جوهرها على وجود طرف ثالث يسمى الوسيط، يتولى تلقي وجهات نظر أطراف النزاع وتقريبها، ومن ثم مساعدتهم على إيجاد تسوية مناسبة لحكم النزاع القائم بينهما.

(1) أحمد أنور ناجي، الوساطة في منازعات الملكية الفكرية، مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 4، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بفاس- المغرب، 2012، ص 95.

(2) فقد عرف المُشرِّع الفرنسي في المادة (1530) من قانون المرافعات المعدل بتاريخ 20 يناير 2012 الوساطة بأنها: "... أي عملية منظمة، يحاول من خلالها طرفان أو أكثر التوصل إلى اتفاق، خارج أي إجراء قانوني لتسوية نزاعاتهم ودياً، بمساعدة طرف ثالث ينجز مهمته بنزاهة وكفاءة واجتهاد".

(3) أحمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية النزاعات: المفاوضات- الوساطة- التوفيق- الصلح- بدلاً عن المعتكك القضائي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ط1، ص 139.

ومن ثم تظهر آثار الوساطة في تحقيقها للهدف الأساسي، وهو فض النزاع بطريق ودي، وقطع دابر الخلاف والشقاق، مع البقاء على وشائج المودة والوئام بين الأطراف⁽¹⁾.

الغصن الثاني: خصائص الوساطة

تتميز الوساطة ببعض الخصائص جعلتها متقدمة على الوسائل التقليدية لحل المنازعات، وهذه الخصائص باتت مقبولة وفعالة في حسم النزاعات، وبيان ذلك على النحو الآتي:

1. الطابع الاتفاقي للوساطة:

الوساطة آلية اختيارية يتوقف اللجوء إليها على إرادة طرفي النزاع وهي غير ملزمة كذلك فإذا كان من حق أي طرف أن يطلب اللجوء إلى الوساطة، فإن نفاذ هذه الآلية يظل معلقاً على موافقة الطرف الآخر.

2. السرية:

تضمن الوساطة المحافظة على السرية التامة لموضوع النزاع⁽²⁾. وتظهر هذه الميزة بوضوح في قضايا الرسوم والنماذج الصناعية التي تعتمد بشكل رئيسي على السرية. فالأطراف غالباً ما يودون الحفاظ على عدم إفشاء موضوع النزاع لئلا يؤثر على سمعتهم التجارية أو سمعة المنتج⁽³⁾.

3. السرعة واختصار الوقت:

كما تتصف الوساطة بسرعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الأطراف والوسيط، وحرية الأطراف في اختيار الوسيط، وتوفير ملتقى لأطراف النزاع قبل بدء الوساطة؛

(1) وسنرى أن هذا الأثر مشترك بين مختلف وسائل تسوية المنازعات لا سيما التحكيم. انظر لاحقاً أوجه الشبه والاختلاف بين الوساطة والتحكيم، ص 15.

(2) MARC JONAS. BLOCK THE BENEFITS OF ALTERNATE DISPUTE RESOLUTION FOR INTERNATIONAL COMMERCIAL AND INTELLECTUAL PROPERTY DISPUTES , Rutgers Law Record, 2017, P.7.

(3) خلافاً للنقاضي العادي، الذي بمقتضاه تخشى الأطراف باستمرار أن المعلومات السرية مثل الأسرار التجارية والتقنية والابتكارات سيتم الكشف عنها علناً، بل يمكن للأطراف بالوساطة حتى الحفاظ على سرية وجود النزاع. انظر:

Julia A. Martin, NOTE: Arbitrating in the Alps Rather Than Litigating in Los Angeles: The Advantages of International Intellectual Property-Specific Alternative Dispute Resolution, The Board of Trustees of Leland Stanford Junior University, April, 1997, p. 15.

وهذه البساطة في الإجراءات لا نجدها أمام القضاء الذي يستغرق فيه نظر القضايا وقتًا طويلاً لكثرة القضايا وضرب آجال طويلة بين مواعيد الجلسات وإصدار الأحكام وتنفيذها. ويعد عامل الوقت من العوامل المهمة في منازعات الرسوم والنماذج الصناعية لارتباط هذه الأخيرة بالتطور التكنولوجي المتسارع؛ فموضوع الأخيرة للقضاء الذي يتطلب إجراءات طويلة يفقده قيمته بسبب هذا التطور التكنولوجي⁽¹⁾.

ولعل ازدهار نظام الوساطة في الولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلى أن حجم الاقتصاد الأمريكي كبير وقوي، إلى جانب ارتفاع تكاليف اللجوء لنظام المحاماة فيها، كلها أسباب دفعت للجوء للوساطة، بل أن من أسباب إحجام المتخاصمين في اللجوء للتحكيم ارتفاع تكاليف الأخير. وبعبارة فإن الوساطة كوسيلة لحل المنازعات في الولايات المتحدة الأمريكية تأتي بميزتين: أولاهما: اختصار الوقت فأطول وساطة تستمر من شهر إلى ستة أشهر، بينما الدعوى أمام القضاء تبقى سنوات طويلة. وثانيتهما: الاقتصاد في الوقت والنفقات مقارنة بذلك أمام المحاكم حيث إن الدعوى مرهقة وثقيلة في النفقات⁽²⁾.

(1) حمو، فرحات. الوساطة في الملكية الفكرية. مجلة دراسات، العدد 75، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، 2019، ص 129.

(2) على سبيل المثال: "في أكبر قضية انتهاك براءات الاختراع الأمريكية -في ذلك الوقت- بين شركة (Polaroid Corp)، ضد (Eastman Kodak Co)، أنفقت الأطراف ما مجموعه 200.000.000 دولار أمريكي تقريبًا كرسوم قانونية". وتتلخص وقائع هذه القضية فيما يلي: "قامت شركة بولارويد، المحال إليها العديد من براءات الاختراع في مجال التصوير الفوتوغرافي الفوري، برفع دعوى ضد شركة (إيستمان كوداك) لانتهاك اثنتي عشرة براءة اختراع لها تتعلق ببن/تكنولوجيا كل من الفيلم والكاميرا. وKodak denied infringement and alleged that all of the patents are invalid or unenforceable or both (كوداك) التعدي وزعمت أن جميع براءات الاختراع غير صالحة أو غير قابلة للتنفيذ أو كليهما". المحكمة الجزئية الأمريكية لمقاطعة ماساتشوستس - 11 (D. Mass. 1986) 828 (D. Mass. 1986) 828 .F. Supp 641 - / أكتوبر 1986. لمزيد من التفصيل حول تلك القضية والأحكام الصادرة بشأنها منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/641 / 828 / 1482978>

تاريخ الزيارة 2 / 5 / 2020. One of the film patents, US Patent No. 3,761,269, this Court, on Kodak's motion for summary judgment, held invalid as obvious within the meaning of 35 USC § 103. The parties waived their claims of infringement and invalidity with respect to a second patent, US Patent No. 3,757,657, alleged to have been infringed by certain features of Kodak's EK-4 camera. This memorandum shall constitute my findings of fact and conclusions of law as to those issues.

وفي هذا السياق يؤكد البعض أن عمليات الوساطة توفر ما يصل إلى الثلثين أو أكثر من تكلفة التقاضي أمام المحاكم في نفس القضية⁽¹⁾.

4. المرونة:

تتسم إجراءات الوساطة بالمرونة لعدم وجود إجراءات وقواعد مرسومة محددة. وتتلاءم هذه الخاصية أيضاً مع منازعات الرسوم والنماذج الصناعية التي، غالباً، ما تتعدى الحدود الوطنية، ومن ثم تتميز بالطابع الدولي.

5. استمرار العلاقات الودية بين أطراف النزاع:

تقدم الوساطة نهجاً تعاونياً ودياً لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية، إلى جانب تقييم الاعتبارات التجارية غير القانونية، فالأولوية في التجارة للمصالح الاقتصادية وليس للقواعد القانونية، أي أن عملية الوساطة تُعنى برضا الطرفين، أكثر مما تتشغل بالتطبيق الحرفي لنصوص القانون. لذلك هناك حرص شديد للوصول إلى تسويات ودية في حل النزاعات للمحافظة على استمرارية العلاقة بين أطراف النزاع.

يرتبط بذلك أن الوسيط، وإن كان هو شخص محايد ولا يملك أية سلطة لإلزام الطرفين وإجبارهم على أي شيء، لكنه يقدم مساعدته لهما معاً حتى يتمكن كل منهما من تقييم مركزه القانوني والواقعي في النزاع، ويكون على بينة من أمره حول المكاسب والأضرار التي يمكن أن تكون وراء استمرار النزاع ونظر الأخير من قبل المحاكم العادية.

الفرع الثاني: معايير دولية وتجارية الوساطة

لا بد من تحديد معايير دولية الوساطة (العصن الأول)، ومعايير تجارية الوساطة (العصن الثاني). وذلك على النحو التالي:

العصن الأول: معايير دولية الوساطة

حددت المادة (3) بفقراتها المختلفة من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية لعام 2018 المعايير التي تكون فيها الوساطة دولية، وهي على النحو الآتي:

(1) MARC JONAS. BLOCK THE BENEFITS OF ALTERNATE DISPUTE RESOLUTION FOR INTERNATIONAL COMMERCIAL AND INTELLECTUAL PROPERTY DISPUTES, op cit, p.2.

المعيار الأول: تعدُّ الوساطة دولية، وفقاً لهذا المعيار، إذا كان مقر عمل طرفي النزاع واقعاً في دولتين مختلفتين وقت إبرام الاتفاق، وبمفهوم المخالفة إن كان مقر طرفي النزاع في دولة واحدة، فهنا لا تعد الوساطة دولية؛ إذ إن القانون النموذجي استلزم أن يختلف مقر عمل الطرفين في وقت محدد وهو وقت إبرام اتفاق الوساطة، على سبيل المثال اتفاق شركة إماراتية يقع مقر عملها في الإمارات مع شركة مصرية يقع مقر عملها في مصر على أن تسوى المنازعات التي قد تنشأ بينهما عن طريق الوساطة؛ فهنا تكون الوساطة دولية.

والعبرة باختلاف مقر عمل الطرفين وقت الاتفاق على الوساطة وليس بعده أو قبله، ولا عبرة باختلاف جنسية طرفي النزاع أو اتفاقها، فقد يكون الطرفان من جنسية واحدة وتكون الوساطة دولية، مثال ذلك اتفاق الوساطة الذي يبرم بين شركة إماراتية مقر عملها الإمارات ويمتلكها شخص إماراتي الجنسية، وشركة مصرية يقع مقر عملها في مصر ويمتلكها شخص إماراتي الجنسية أيضاً. فهنا تعد الوساطة دولية بالرغم من اتحاد الطرفين في الجنسية وذلك لأن مقر عملهما يقع في دولتين مختلفتين.

ورغم وضوح هذا المعيار-في المعنى- إلا أن ثمة صعوبات عملية تكثف قيامه، من ذلك:

1. أن يكون لأحد طرفي النزاع أو لكليهما مراكز أعمال في أكثر من دولة:

عالج هذه الحالة قانون الأونسيفرال في المادة (3 / 2 - أ)، وبمقتضاها إذا ثبت أن أحد مقر العمل وثيق الصلة والارتباط باتفاق الوساطة اتسمت الأخيرة بصفة الدولية، ما دام أن هذا المقر -وثيق الصلة باتفاق الوساطة- يقع في دولة تختلف عن مقر عمل الطرف الآخر.

والحق أن مسألة متى يعد هذا المركز أو ذاك هو الأكثر صلة بموضوع اتفاق الوساطة، هي مسألة تقديرية متروكة للجهة المثار أمامها تلك المسألة، وتستند في ذلك إلى المعاملات السابقة للطرفين، كما يمكن للأطراف أن يساهما في الكشف عن تلك المسألة، فحُسن النية والتعاون فيما بينهم يحتم عليهم الكشف عن هذا الأمر⁽¹⁾.

2. ألا يكون لأحد الطرفين مركز أعمال:

في هذه الحالة يكون محل إقامته المعتادة وقت اتفاق الوساطة معياراً لدولية الوساطة. ويُقصد بمحل الإقامة المعتاد هو الموطن أو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة. ولا يشترط هنا الإقامة المتصلة دون انقطاع، أي أن الإقامة المعتادة تكون متحققة حتى ولو تخللها فترة غيبية وقتية أو متباعدة لظروف تستدعي ذلك.

(1) مصطفى الجمال، وعكاشة عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الجزء الأول، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص 84.

المعيار الثاني: وجود اختلاف بين الدولة التي يقع فيها مقر عمل الطرفين وبين الدولة التي ينفذ فيها جزء جوهري من التزامات العلاقة التجارية أو الدولة الأوثق صلة بموضوع النزاع:

نصت على هذا المعيار المادة (2 / 3 - ب) من القانون النموذجي، ووفقاً لذلك تكون الوساطة دولية في فرضين:

الفرض الأول: تعد الوساطة دولية وفق هذا الفرض باعتبار الأمر يتعلق بدولتين مختلفتين إحداهما مقر عمل الطرفين والأخرى هي التي ينفذ فيها جانب مهم وجوهري من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين.

والصفة الجوهرية تلك هي صفة نسبية تختلف من علاقة لأخرى، وتخضع في تقديرها إلى الظروف الخاصة بكل حالة على حدة وفقاً لتقدير الالتزامات وقيمتها، وهنا يتعين الأخذ بالوظيفة الاقتصادية للعقد⁽¹⁾.

الفرض الثاني: وفق هذا الفرض تكون الوساطة دولية إذا كان مركز أعمال كل من طرفي الوساطة واقعاً في دولة واحدة بينما المكان الذي يكون أكثر ارتباطاً بموضوع النزاع واقعاً خارج هذه الدولة. والمكان الأخير قد يتعلق بأثار العقد ذاته من حيث وجوده أو صحته، وتوافر شروطه، وقد يتعلق بموضوع النزاع بأثار العقد، وإذا تعددت الأماكن التي يرتبط بها موضوع النزاع فيكفي أن يكون أحد هذه الأماكن كائناً خارج الدولة التي يوجد بها مركز الأعمال لطرفي الوساطة⁽²⁾.

المعيار الثالث: تكون الوساطة دولية وفقاً للمادة (3 / 3) إذا اتفق الطرفان على ذلك، أو إذا اتفقا على تطبيق أحكام القانون النموذجي بشأن الوساطة الدولية، ويعد هذا المعيار معياراً شخصياً ترك تحديد صفة الدولية لإرادة الأطراف إذا ما رغبوا في إسباغ الوساطة بالصفة الدولية.

يتضح من المعايير السابقة أن قانون الأونسيترال تبني معياراً موسعاً في الأخذ بالدولية، فقد أخذ بالمعيار الاقتصادي الذي يرتبط بموضوع العلاقة التعاقدية بحسابه يتعلق بمصالح التجارة الدولية والتي يترتب عليها انتقال السلع عبر الحدود، كما أخذ القانون المذكور بالمعيار القانوني حيث أخذ بمعيار المكان الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع والمكان الذي ينفذ فيه جزء مهم وجوهري من العقد.

(1) معتز حمدان بدر، ماهية اتفاق الوساطة التجاري الدولي، مجلة روح القوانين، العدد 67، جامعة طنطا، مصر، 2014، ص 19.

(2) مصطفى الجمال، وعكاشة عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، مرجع سابق، ص 98.

الغصن الثاني: معايير تجارية اتفاق الوساطة

من الملاحظ أن مصطلح التجارة على المستوى الدولي يأخذ مفهوماً موسعاً أيضاً كما هو شأن مصطلح الدولية- عما هو سائد في التشريعات الوطنية.

وقد حددت المادة (1 / 1) من قانون الأونسيترال نطاق تطبيقه، وذكرت حاشية هذه الفقرة أنه: "ينبغي أن يعطي مصطلح التجاري تفسيراً واسعاً يشمل المسائل الناشئة عن جميع العلاقات ذات الطابع التجاري، سواء أكانت تعاقدية أو غير تعاقدية..." وأخذت الحاشية- بتعداد العلاقات ذات الطابع التجاري على سبيل المثال لا الحصر. وعلى أية حال يجب اعتناق هذا المعيار الموسع، إذ لا يُتصور حصر الأعمال التجارية التي تنطور بمرور الزمن⁽¹⁾.

هذا وفي ضوء ما تقدم، فإنه لا ينبغي تفسير القانون النموذجي بأنه يشجع الدول المشترعة على حصر جواز تطبيقه في الحالات الدولية. إلا أنه عزز اجتناب أي محاولة تؤدي إلى تداخله مع الوساطة على الصعيد المحلي؛ فالفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون النموذجي أتاحت للطرفين الاتفاق على تطبيق القانون النموذجي (أي اختيار اللجوء إلى القانون النموذجي) على الوساطة التجارية، حتى إن لم تكن الوساطة دولية بحسب تعريفها في القانون النموذجي، بل يجوز للطرفين اختيار اللجوء إلى القانون النموذجي بالاتفاق على أن عملية الوساطة بينهما دولية (حتى إذا كانت ظروف تلك الحالة لا تبين طابعها الدولي، أو إذا لم يكن من الواضح ما إذا كانت تلك الحالة دولية)⁽²⁾.

وتبيح الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القانون النموذجي حالات استبعاد تطبيقه للطرفين ليستبعدا تطبيق القانون النموذجي. وبالمقابل يجوز استخدام تلك الفقرة على سبيل المثال، في الأحوال التي يتفق فيها طرفان في وساطة محلية، لدواعي الملاءمة، على مكان وساطة في الخارج دون أن يقصدا جعل الوساطة دولية.

المطلب الثاني: تمييز الوساطة عن غيرها من آليات تسوية المنازعات

الوساطة، كما أسلفنا، ليست الآلية الوحيدة للتسوية؛ إذ يشترك معها آليات عدة، أهمها التوفيق والتحكيم، وتتفق الوساطة مع الطرفين الأخيرين في سعيها إلى فض النزاع على يد أطراف خارجين عن نطاق الخصومة.

(1) معتز حمدان بدر، ماهية اتفاق الوساطة التجاري، مرجع سابق، ص 21.

(2) قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي مع دليل اشتراعه واستعماله 2002، قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير اللجنة السادسة (A / 57 / 562 و Cor)، الأمم المتحدة نيويورك، منشورات الأمم المتحدة 2014، ص 23.

وبرغم هذا التقارب بينهما فثمة أوجه للتمايز بينهما، نتناولها في فرعين متتاليين.

الفرع الأول: التمييز بين الوساطة والتحكيم

التحكيم هو نظام قضائي خاص، يختار فيه أطراف النزاع قضاتهم، أي المحكمين، ويعهدون إليهم بمقتضى اتفاق مكتوب بمهمة تسوية المنازعات التي قد تنشأ أو نشأت بالفعل بينهم بخصوص علاقاتهم التعاقدية أو غير التعاقدية، والتي يجوز حسمها بطريق التحكيم وفقاً لمقتضيات القانون والعدالة، وإصدار قرار قضائي ملزم لهم⁽¹⁾.

ورغم أن كلاً من الوساطة والتحكيم من الطرق البديلة لحل النزاعات بعيداً عن المعترك القضائي، إلا أن ثمة أوجه للتمايز بينهما⁽²⁾، تتمثل فيما يلي:

1. في الوساطة، الوسيط وإن كان من اختيار الأطراف إلا أنه ليس له سلطة القضاء، كما أنه غير ملزم باتتباع إجراءات قضائية محددة، فوظيفته التقريب بين وجهات نظر المتنازعين، ورأب الصدع، والوصول بهما إلى حل وسط يقبلانه⁽³⁾. على خلاف عملية التحكيم، فالمحكم وإن كان من اختيار الأطراف إلا أن له سلطة قضائية عليهم، فالمحكم مهمته قضائية، يلتزم فيها باتتباع الإجراءات القضائية المعروفة للتقاضي وضمائنه، وليس من مهمته التوفيق بين وجهات نظر المتنازعين⁽⁴⁾.
2. الوسيط الذي يتعامل مع وقائع النزاع ومادياته، ولا يبحث في مسائل قانونية، ثم يقدر موقف الأطراف من هذه الوقائع، ولا يُخضعها للقانون. عكس عملية التحكيم، فالمحكم يتعامل مع وقائع ويُخضعها للقانون، ويملك سلطة على أطراف النزاع في إدارة الدعوى التحكيمية⁽⁵⁾.

(1) مختار أحمد بريري، التحكيم التجاري الدولي، دراسة خاصة للقانون المصري الجديد بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، ط1، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1995)، ص 5.

(2) فرحات حمو، الوساطة في الملكية الفكرية، مجلة دراسات، العدد 75، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، 2019، ص 131.

(3) في هذا المعنى انظر:

Joly- Hurard J., Conciliation et médiation judiciaires, Coll. Institut de droit des affaires, Aix-en-Provence, Presses universitaire d'Aix Marseille, 2003, p.105.

(4) أحمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية النزاعات، مرجع سابق، ص 139.

(5) لمزيد من التفصيل حول أوجه الاختلاف بين الوساطة والتحكيم، راجع:

Ducarouge Françoise, « le juge administratif et les modes alternatif de règlement des conflits: transaction, médiation, conciliation et arbitrage en droit public français », R.F.D.A, 1996, p.90 ; Megerlin Francis, « médiation et arbitrage: des convergences

3. يرتبط بما تقدم القول بأن النتيجة التي يصل إليها المحكم ملزمة للخصوم، حيث يصدر المحكم قراراً في نهاية عملية التحكيم يحدد فيه حكم القانون في الواقعة المعروضة عليه، وقيمة هذا القرار لا تتوقف على مدى قبول الأطراف أو رفضهم له. وهذا بخلاف الوساطة التي يصل فيها الوسيط إلى حل لا يكون له أي قيمة إلا بمقدار ما يوافق عليه الأطراف. فما يصدر عن الوسيط هو مجرد اقتراح أو توصية ليس لها قيمة قانونية إلا بقبول الأطراف لها⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التمييز بين الوساطة والتوفيق

إذا كان التمييز بين الوساطة والتحكيم من الأمور اليسيرة، فإنه على خلاف ذلك بالنسبة للتوفيق، إذ من الصعوبة بمكان الوقوف على أوجه التمايز الموجودة بينهما، بالنظر إلى تقاربهما الكبير في المعنى العام.

فالظاهر -من الأخير- أن كلاً من الوساطة والتوفيق يقومان على أساس وجود طرف ثالث يسمى الوسيط في الآلية الأولى، والموفق في الآلية الثانية، كما أن الأخير يتولى الدور ذاته الذي يقوم به الوسيط. ومن هنا تبدو دقة وصعوبة التمييز بينهما.

فإذا توققنا عند دلالة المصطلحين السابقين المتشابهين تماماً، من حيث المعنى العام على الأقل، فإنه يصعب التوصل من خلالهما إلى عناصر محددة، تبين أوجه التمايز بين الآليتين المذكورتين⁽²⁾؛ إلا أن ذلك لا يحول دون وجود فارق، يتمثل في حجم الدور الذي يقوم به كل من الوسيط والموفق في حسم ما يتدخل في تسويته، حيث إن المساحة التي يمكن للوسيط التحرك من خلالها تسمح له بأن يؤدي دوراً أكثر فاعلية وإيجابية، ويظهر ذلك من ناحيتين:

«dans le règlement alternatif des différends ?», Petites affiches, n° 170, 26 août 2002, p.11

(1) عادل عبد العزيز علي السن، الوسائل البديلة لتسوية منازعات التجارة الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الورشة التكوينية حول فن التحكيم ومهارات التحكيم، الرباط، 2010، ص 15.

(2) وننوه إلى أن الأونسيترال استخدمت فيما اعتمدهت سابقاً من نصوص ووثائق ذات صلة مصطلح "التوفيق" على أساس أن المصطلحين "التوفيق" و"الوساطة" مترادفان. وقررت اللجنة، لدى إعداد هذا القانون النموذجي، استخدام مصطلح "الوساطة" بدلاً من التوفيق، في مسعى منها إلى التكيف مع الاستخدام الفعلي والعملي للمصطلحين وتوقعاً أن يبسر هذا التغيير الترويج للقانون النموذجي ويجعله أكثر بروزاً، ولا ينطوي هذا التغيير، في المصطلح، على أي آثار جوهرية أو مفاهيمية. انظر الحاشية رقم (1)، المادة (1 / 1) من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة الدولية لعام 2018.

أولاً- الناحية الإيجابية في احتواء الخلاف: يقتصر دور الموفق على التقريب بين وجهتي نظر متعارضتين، الأمر الذي قد يصل بالأطراف إلى تفهم نقاط الخلاف واحتواء النزاع والتوصل إلى نقاط التقاء بينهما، أما الوسيط فيتعدى التقريب بين وجهات النظر، إلى اقتراح الحلول، كتعديل بعض النقاط أو إلغاء بعض الشروط.

ثانياً- الناحية الإيجابية في صنع القرار: يقتصر عمل الموفق على التقريب بين وجهات متباينة، دون أن يشارك في صنع القرار النهائي للنزاع، بخلاف الوسيط، فإنه يتدخل في تسوية النزاع باقتراح بعض الحلول لاختيار أحدها، أو التوصل عن طريقها إلى تسوية ودية للنزاع⁽¹⁾.

بذلك بدا واضحاً الفارق الجوهرى بين دور الوسيط ودور الموفق.

ورغم إمكانية التمييز بين الوساطة والتوفيق، على هذا النحو، فإن الواقع العملي يشهد تداخلهما، إلى الحد الذي وصف معه البعض، هذا التداخل، "بأن الوساطة تعد شكلاً من أشكال التوفيق"⁽²⁾.

المبحث الثاني: نطاق تطبيق الوساطة في منازعات الرسوم والنماذج الصناعية وإجراءاتها

تميل منازعات الرسوم والنماذج الصناعية، في غالبيتها، إلى السمة الدولية، فقد يجري تسجيل رسم أو نموذج صناعي في دولة ما، ويتم تقليده في دولة أخرى، فنزاع من هذا القبيل يطرح أكثر من إشكالية، فأين يجب أن تقام الدعوى؟ وفي أي دولة؟ ومن هي المحكمة المختصة؟ وكم سيستغرق حل هذا النزاع؟

أليست بالفعل حقوق أصحاب الرسوم والنماذج الصناعية في منازعاتها ذات الطابع الدولي مهددة بالضياع إذا أقفل باب الوسائل الودية لفض المنازعات وخاصة الوساطة؟ فالأخيرة يتطلبها القانون وتقتضيها العدالة وتستوجبها المصلحة العامة، ويوجد فيها أطراف النزاع الخيار الأفضل، وفيه نستغني عن الإشكاليات القانونية المثارة أمام القضاء.

وإذا كان من المتفق عليه أن المنازعات المدنية والتجارية عموماً هي المجال الطبيعي لتطبيق الوساطة، وقد تأكد هذا الموقف بعد النتائج الإيجابية التي حققتها الوساطة؛ إذ ساهمت في تسوية الكثير من المنازعات المدنية والتجارية، وخففت من كم الخصومات

(1) عادل عبد العزيز علي السن، الوسائل البديلة لتسوية منازعات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 11.

(2) أحمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية النزاعات، مرجع سابق، ص 148.

القضائية التي ينظر فيها القضاء العادي.

لكن هذا الطرح لم يكن محل إجماع، وأثار الجدل بين الفقهاء، فظهر من ينازع في إمكانية تطبيق الوساطة لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية لتعلق الأحكام المنظمة لحقوق أصحاب الرسوم والنماذج الصناعية بالنظام العام، وبدعوى أن طبيعة هذه المنازعات -لاشتمالها على منازعات إدارية وأخرى جنائية- قد تقف حائلاً دون تطبيق الوساطة لتسويتها.

وهي بتلك المثابة خارج أي بحث حول إمكانية عرض المنازعات المنصبة على الحقوق المتعلقة بها على الوساطة. ووفقاً لذلك فإن مهمة الفصل فيها تبقى للقضاء، فهو صاحب الاختصاص الأصيل في الفصل في هذه المنازعات وغيرها.

لذلك سنحاول الإجابة في (المطلب الأول) عن مدى قابلية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية للتسوية بطريق الوساطة؟ أم أنها تظل حكراً على القضاء؟ لننتقل بعد ذلك للحديث عن إجراءات الوساطة في تسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: قابلية خضوع منازعات الرسوم والنماذج الصناعية للوساطة

برزت إشكالية قابلية خضوع منازعات الرسوم والنماذج الصناعية للوساطة، وتباينت مواقف الفقه بين معارض لتطبيق الوساطة في هذا النوع من المنازعات وبين مؤيد لها.

وفي ظل هذا النقاش والجدل القائم حول مجال تطبيق الوساطة، برز اتجاهان فقهيان، أحدهما لم يتقبل فكرة قابلية تطبيق الوساطة على منازعات الرسوم والنماذج الصناعية (الفرع الأول)، بينما يؤكد الاتجاه الآخر قابلية خضوع هذا النوع من المنازعات للوساطة، ويدعو إلى تطبيقها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاتجاه المعارض للوساطة في منازعات الرسوم والنماذج الصناعية

استند الاتجاه الفقهي القائل بعدم مشروعية تسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية عن طريق الوساطة إلى بعض الحجج لتدعيم وجهة نظره، تتمثل على وجه التحديد في تعارض الوساطة مع فكرة النظام العام، وفي اعتداء الوساطة على اختصاص القضاء الإداري، فيما يخص المنازعات الإدارية.

فيرى هذا الاتجاه أن عدم قابلية خضوع منازعات الرسوم والنماذج الصناعية للوساطة، يجد أساسه في فكرة النظام العام؛ ذلك أن جميع المسائل المتعلقة بالنظام العام لا يمكن

اللجوء إلى تسويتها ودياً خارج ساحة القضاء الرسمي⁽¹⁾. فهؤلاء الرافضون يعتبرون الأحكام المنظمة لحقوق أصحاب الرسوم والنماذج الصناعية من النظام العام، ومن ثم لا يجوز الوساطة فيها على اعتبار أن هذه المنازعات سواء كانت وطنية أم ذات عنصر أجنبي لها طابع جنائي في أكثر الأحيان، وطابع مدني في أقل الأحيان، وطابع إداري أخيراً، وهي بتلك المثابة خارج أي بحث حول قابليتها للوساطة.

إزاء ذلك يرى البعض أن الوساطة -تحديدًا- لا تتماشى مع المنازعات التي تنتج عن التزوير وأعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية عمومًا⁽²⁾.

لكن وبالرجوع لآراء الفقه بهذا الخصوص، نجده يميز بين حالتين:

الحالة الأولى: تتعلق بقانونية وصلاحيات الرسوم والنماذج الصناعية، أي شروط صحتها وحالات بطلانها، فهي من الأمور التي تدخل في إطار النظام العام ومن ثم فإنها تُسنتنى من الوساطة. وهذه الحالة تتعلق بما يُعرف بالمنازعات الإدارية التي لا يتصور خضوعها للحل بطريق الوساطة⁽³⁾.

فمن القوانين التي لا تقبل الوساطة في منازعات الملكية الفكرية الإدارية القانون الألماني⁽⁴⁾، والقانون الإيطالي⁽⁵⁾، حيث لا يُجيزان الوساطة في منازعات إبطال حق من حقوق الملكية الصناعية (براءات الاختراع) والتي تبقي من اختصاص القضاء وحده باعتبارها غير قابلة للمصالحة (الوساطة).

- (1) فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2006)، ص 128.
- (2) ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من المنازعات التي تتخذ صورة الاعتداء المادي على هذه الحقوق من طرف الغير، يترتب عليها، عادة، جزاءات جنائية لا تتناسب وعرضها على الوساطة نظرًا لطابعها الجزائي وأن المنطق السليم يقضي تركها لاختصاص القضاء، نظرًا لتمرسه في هذا النوع من المنازعات. أحمد أنور ناجي، الوساطة في منازعات الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص 100.
- (3) عصام مالك أحمد العبسي، مقتضيات المصلحة العامة بشأن براءة الاختراع في تشريعات الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، 2007، ص 61.
- (4) المادة (65 / 1)، من قانون البراءات، والتي جاء نصها على النحو الآتي:
"Fu"r die Entscheidungen u"ber Beschwerden gegen Beschl"sse der Pru"fungsstellen oder Patentabteilungen des Patentamts sowie u"ber Klagen auf Erkl"rung der Nichtigkeit von Patenten und in Zwangslizenzverfahren (ss 81, 85 and 85a) wird das Patentgericht als selbst"ndiges und unabh"ngiges Bundesgericht errichtet. Es hat seinen Sitz am Sitz des Patentamts. Es fu"hrt die Bezeichnung, Bundespatentgericht".
- (5) أحمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية النزاعات، مرجع سابق، ص 175.

ويؤيد بعض الفقه ذلك⁽¹⁾، ويرى أن من المسائل المتعلقة بالنظام العام، والتي لا يجوز تسوية منازعاتها بطريقة الوساطة المسائل المتعلقة بصحة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية، أو الرسوم والنماذج الصناعية، ولكنه يستثني من ذلك المنازعات المتعلقة باستغلال براءات الاختراع والعلامات التجارية، (والرسوم والنماذج الصناعية).

وبشأن موقف المُشرِّع الإماراتي فإنه استبعد الدعاوى التي تكون الحكومة طرفاً فيها من اختصاصات مراكز التوفيق والمصالحة (الوساطة) وذلك بمقتضى المادة (4) من القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2016 بإنشاء مراكز التوفيق والمصالحة، استناداً لفكرة النظام العام، إذ تشغل هذه الفكرة حيزاً واسعاً في نطاق القانون الإداري الذي يحكم النزاع الإداري، وتلعب هذه الفكرة دوراً أكبر مما هي عليه في نطاق القانون الخاص الذي يحكم النزاع المدني والتجاري، فأطراف النزاع المدني تستهدف تحقيق المصلحة الخاصة، ولها حرية التصرف في ذمتها المالية، على خلاف الإدارة العامة التي تكون طرفاً في النزاع الإداري، وتوجه ذمتها المالية من أجل تحقيق المصلحة العامة؛ لذلك نجد أن جميع القواعد التي تحكم هذا النوع من النزاعات تنسم بطابع النظام العام.

وبهذه المثابة يعدُّ اللجوء إلى الوساطة لتسوية المنازعات الإدارية اعتداءً على القضاء الإداري صاحب الاختصاص الأصلي بنظر هذه المنازعات، بحسبان أن الأمر يتعلق بقرار الرضا الصادر عن الجهة الإدارية المختصة بشأن تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية، في إطار سلطتها في فحص طلبات الإيداع، ومدى توافر الشروط الموضوعية والشكلية التي نص عليها قانون حماية الملكية الصناعية الإماراتي. فهذا القرار باعتباره قراراً إدارياً يقبل الطعن أمام المحكمة المختصة. ولا يتصور خضوعها للحل بطريق الوساطة.

الحالة الثانية: المنازعات الجنائية: وفي مجال المنازعات الجنائية تفرق بعض التشريعات بشأنها بين أمرين⁽²⁾:

الأول: إذا كان تحريك الدعوى يتوقف على شكوى المضرور⁽³⁾، فلا ضير هنا من إخضاعها للوساطة، ويكون اتفاق الوساطة جائزاً ومعطلاً للدعوى العمومية.

الثاني: أما إذا كانت النيابة العامة هي من يملك تحريك الدعوى تلقائياً دون حاجة

(1) حيث يمنح قانون حقوق الملكية الصناعية الذي دخل حيز التنفيذ في 2005 الاختصاص الحصري لمنازعات الملكية الصناعية.

(2) كقانون حماية الملكية الصناعية المغربي رقم (17 - 97).

(3) المادة (205) من القانون المغربي المشار إليه، حيث تنص على أنه: "لا يجوز أن تقام الدعوى العمومية إلا بشكوى من الطرف المتضرر".

لشكوى المضرور، فهنا يصعب إخضاع هذه المنازعات للوساطة، حيث إن فكرة النظام العام تبرز في أبعث صورها، ولا يمكن أن يكون تحديد الجرائم والعقوبات والأشخاص المسئولين عنها موضوع اتفاق وساطة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: قابلية خضوع منازعات الرسوم والنماذج الصناعية للوساطة

على خلاف الاتجاه السابق، يرى آخرون أن تطبيق الوساطة لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية ضرورة ملحة تؤيدها النصوص التشريعية، وتبررها حاجة جهات القضاء العادي والمتقاضين إلى الاستفادة من مزاياها الكثيرة.

وقد برر هؤلاء موقفهم بالكثير من الحجج، وانطلقوا في ذلك من المبررات التي استند عليها الاتجاه المعارض. وبيان ذلك ما يأتي.

أولاً- المنازعات التي يجوز فيها التحكيم والصلح يجوز فيها الوساطة:

إذا كان الأصل أن يكون النزاع بين الأطراف مما يقبل التسوية والحل بطريق الوساطة، فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل كل المنازعات المالية وغير المالية تقبل التسوية بطريق الوساطة؟

إذا استثنينا قانون العمل الإماراتي الذي أقر إمكانية الوساطة في مجال منازعات العمل الجماعية بمقتضى المادة (155) من القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980م في شأن تنظيم علاقات العمل الإماراتي⁽²⁾، فإننا لا نجد نصاً صريحاً في أي من القوانين الإماراتية يتكلم عن الوساطة. مع ملاحظة أن القانون الاتحادي بإنشاء مراكز التوفيق والمصالحة، يتكلم عن التوفيق والمصالحة وليس الوساطة⁽³⁾.

وإذا كان القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم قد نص في المادة (4) / 2 منه على أنه: "لا يجوز الاتفاق على التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح"؛ فيمكننا القول إن مجال الوساطة يتطابق مع مجال التحكيم، بمعنى أن كل المسائل التي يجوز فيها التحكيم تجوز فيها الوساطة. ولما كان التحكيم يجوز في المسائل التي يجوز

(1) أحمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية النزاعات، مرجع سابق، ص 176.

(2) وفي تأكيد ذلك نصت المادة (5) من قرار وزارة الموارد البشرية والتوطين رقم / 749 / لعام 2018 بشأن معالجة منازعات العمل الجماعية.

(3) وكان يتعين على المشرع الإماراتي أن يشمل الوساطة ضمن القانون المذكور، ولا ندري لماذا أغفل المشرع ذلك، كما أنه لا يعد مبرراً -عدم إيراد الوساطة ضمن ذلك القانون- القول بوجود التقارب الكبير بين الوساطة والتوفيق؛ نظراً للاختلاف بينهما كما رأينا.

فيها الصلح فإن الوساطة تجوز في المسائل التي يجوز فيها الصلح، لا سيما في ظل حاجة القضاء إلى تخفيف العبء عليه، وطموح المتقاضين إلى عدالة سريعة وفعالة، بأقل الجهود والتكاليف، وفي أقصر المدد.

ثانياً- مناط تطبيق فكرة النظام العام في الوساطة:

أنكر هذا الاتجاه عن منازعات الرسوم والنماذج الصناعية صفة النظام العام وأخضعها للوساطة؛ مستنداً في ذلك على أن إحالة هذه المنازعات وتسويتها بالوساطة مطلوب على الصعيد الدولي وعلى صعيد عقود استغلال واستثمار هذه الحقوق، خاصة وأنا نعيش زمن العولمة، وأضحت فيه حقوق أصحاب الرسوم والنماذج الصناعية المحرك الأساسي للتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية لتحقيق النمو والازدهار، علاوة على الطبيعة الدولية لهذه الحقوق.

ولذلك وللتأكد هل لمنازعات الرسوم والنماذج الصناعية ارتباط بفكرة النظام العام، لا بد من تحديد مختلف أنواع هذه المنازعات، ليتسنى لنا فيما بعد معرفة مدى إمكانية تسويتها بطريق الوساطة، أم أن هذه المنازعات تبقى حقولاً ممنوع على الوساطة التجول فيها.

ويمكن تقسيم منازعات الرسوم والنماذج الصناعية إلى ثلاثة أنواع:

1. المنازعات الإدارية: وهي المنازعات المتعلقة بشرعية سندات حقوق الملكية الصناعية، أي بصحة أو بطلان تلك الحقوق.

وبشأن مدى قابلية هذا النوع من المنازعات للتسوية بطريق الوساطة، يعتبر القانون الدولي الخاص السويسري لسنة 1987 من القوانين التي تقبل الوساطة في منازعات الملكية الفكرية عموماً (المادة 1 / 177) حيث تنص على أن كل قضية ذات طابع مالي، يمكن أن تكون موضوعاً للتحكيم (للساطة)⁽¹⁾. فقابلية هذه المنازعات لا تطرح إلا حين يطرح أحد الأطراف موضوع صحة الحق، وحتى في هذا الإطار يعطي النظام القانوني السويسري للوساطة إمكانية إبطال سند ملكية هذا الحق إذ يمكن أن يكون أساساً لشطب وبطلان هذا الحق⁽²⁾.

كما أن المشرع الفرنسي قد فصل في مسألة قابلية خضوع المنازعات الإدارية للوساطة القضائية، عندما أدرج فصلاً كاملاً خاصاً بالوساطة ضمنه في صلب قانون القضاء الإداري، وهذا ما يستفاد صراحة من نص المادة 4 - 211 L، وأحال إلى تطبيق الأحكام

(1) حيث جاء نصها على النحو الآتي:

"Toute cause de nature patrimoniale peut faire l'objet d'un arbitrage"

(2) خلاف فاتح، مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2015، ص 152 وما بعدها.

الواردة في قانون 8 فبراير 1995 المتعلق بالوساطة القضائية، من أجل تسوية النزاعات العابرة للحدود التي تؤول إلى اختصاص القاضي الإداري طبقاً للمادة 3 - 771 L من قانون القضاء الإداري الفرنسي. حيث أتاح للقضاة إمكانية تعيين شخص يتولى تقريب وجهات نظر الأطراف، للتوصل إلى حل ودي للنزاع القائم، متى قبلوا اللجوء إلى هذا الإجراء⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يتفق غالبية فقهاء القانون الإداري على أنه لا يمكن تسوية المنازعات الإدارية المتعلقة بقضاء المشروعية بالوساطة، وإنما يؤول اختصاص النظر والفصل فيها إلى قاضيها الطبيعي، وذلك مراعاة لمبدأ المشروعية، وحماية له من أي تجاوز أو انتهاك، إذ لا مجال للاتفاق أو التوسط بشأنه، بعكس دعاوى قضاء الحقوق التي يمكن تسويتها بالطريق القضائي أو بالوساطة⁽²⁾.

ونرى أنه - للقول بمدى قابلية المنازعات الإدارية- يتعين التمييز بين نزاعات قضاء المشروعية ونزاعات قضاء الحقوق، لأن اختلاف طبيعة وهدف كل منهما، ينتج عنه أثر حاسم بشأن مدى قابلية خضوعها للصلح أو التحكيم ومن باب أولى للوساطة.

2. المنازعات المدنية والتجارية:

رتب القانون الإماراتي -على غرار القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية- جزاءً مدنيًا على الاعتداء الواقع على الرسوم والنماذج الصناعية.

والمتأمل في واقع مشكلات الملكية الصناعية عمومًا يدرك، أنها في معظمها تتم بين أشخاص القانون الخاص، أي منازعات خاصة دولية، وقد تحدث هذه الأخيرة بين أصحاب حقوق الرسوم والنماذج الصناعية والمستغلين لها، سواء أكان هذا الاستغلال تعاقدياً أم كان تعدياً غير مشروع.

ولا جدال أن هذا التعدي -قد أخذ بُعداً دولياً خطيراً في السنوات الأخيرة من جانب الشركات والأفراد الذين ينتمون إلى الدول النامية غالباً، حيث يتم استخدام الرسوم أو النماذج الصناعية بعد التلاعب في تصميمها لتمييز سلع ومنتجات مقلدة ونقلها عبر الدول وطرحها للتداول، ودخول قنوات التبادل التجاري في الأسواق. كل ذلك دون ترخيص من مالك الرسم أو النموذج الصناعي.

(1) طبقاً للمادة (1 / 131) من قانون الإجراءات الفرنسي.

(2) في دراسة متعمقة حول ذلك الموضوع انظر، خلاف فاتح، مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري، ص 155 وما بعدها.

وهذه المنازعات -التعاقدية أو غير التعاقدية- يتم تسويتها بالوساطة بالتطبيق للقوانين الوطنية التي تناولت أحكامها. ومن التطبيقات القضائية في هذا الصدد، ما أصدرته محكمة استئناف باريس، حيث أكدت في حكمها الصادر في 24 / 3 / 1994: "أن المبدأ العام الذي يمنح الاختصاص لقضاء الدولة لا يشكل أي عقبة أمام اللجوء إلى الوسائل الودية (الوساطة) ما عدا في المسائل القانونية المتعلقة بالنظام العام، وبذلك فالمنازعات المتعلقة بعقود استغلال واستثمار البراءات (الرسوم والنماذج الصناعية) سواء تعلق الأمر بتنفيذها أو تفسيرها فهي قابلة للتسوية بواسطة الوسائل الودية"⁽¹⁾.

3. المنازعات الجنائية: (دعوى التقليد) لم يكتفِ المُشرِّع بالحماية المدنية بل أضيف على الرسوم والنماذج الصناعية حماية جنائية لجعلها أكثر أمناً وبمناى عن أي اعتداء. وبشأن مدى قابليتها للتسوية بطريق الوساطة ينبغي التمييز بين الادعاء الجنائي الذي يترتب على أفعال التقليد، وبين الادعاء المدني الذي ينتج عنها. فالنوع الأول لا خلاف على استبعاد ومنع الوساطة فيه، لارتباطه الوطيد بفكرة النظام العام، ومن ثم يبقى الاختصاص بها للقضاء.

وبخصوص النوع الثاني، فالاتجاه السائد نحو جواز الوساطة في الجانب الذي يهم المسؤولية المدنية عن التقليد، حيث بإمكان صاحب الحق والطرف المعتدي الاتفاق على إخضاع نزاعهما في جانبه المدني إلى الوساطة⁽²⁾.

من ذلك المُشرِّع المغربي، بمقتضى المادة (205) من القانون رقم (97 - 17) المتعلق بحماية الملكية الصناعية، حيث يشترط لتحريك دعوى التزييف في جانبها الجنائي ضرورة تقديم شكوى من الطرف المتضرر، ومن دونها لا يكون للجانب الجزري أي محل. وفي المقابل، يبقى هناك مجال للدعوى المدنية، ومن ثم مجال للوساطة في حالة اتفاق الأطراف، وإن كان هذا الاتفاق من الصعب حدوثه من الناحية العملية، إذ إنه في الغالب يلجأ المزيّف إلى التشكيك في صحة البراءة (الرسم أو النموذج الصناعي) موضوع التزييف وذلك لرفع صفة التزييف عن أفعاله، فيدفع بعدم صحة البراءة أو بطلانها، وفي هذه الحالة يصبح من العسير اللجوء إلى الوساطة طالما أن تقدير المسائل المتعلقة بوجود السند أو صحته يبقى اختصاصاً قضائياً محضاً.

(1) انظر ذلك الحكم مشاراً إليه لدى: أحمد أنور ناجي، الوساطة في منازعات الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص 96.

(2) وفقاً للفصل (55 - 327) من قانون المرافعات المدنية المغربي المعدل لسنة 2019..

المطلب الثاني: إجراءات الوساطة في منازعات الرسوم والنماذج الصناعية

لكي تحقق الوساطة قدرًا من القبول والنجاح، من المهم أن تكون عملية الوساطة منظمة تنظيمًا جيدًا، وأن يجري اختيار الوسطاء بصورة سليمة، وأن تتسم تلك العملية بالسرية والمصداقية والفاعلية، ما من شأنه أن تنتج الوساطة نهجًا فعالًا في معالجة المنازعات المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية.

ولأجل الإحاطة بتلك الموضوعات يتعين علينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، يتناول أولهما بدء عملية الوساطة، ويتطرق ثانيهما إلى انتهاء عملية الوساطة.

الفرع الأول: بدء عملية الوساطة

استقر الرأي على أن للأطراف وللوسيط الحرية الكاملة في وضع قواعد سير إجراءات الوساطة على النحو الذي يمكنهم من الوصول إلى مبتغاهم، فلهم اليد الطولى في وضع وتنظيم تلك الإجراءات.

أولاً: وقت بدء إجراءات الوساطة:

وتبدأ إجراءات الوساطة -عادة- بعد تمام تعيين الوسيط، إما من قبل الأطراف، وإما بتعيينه من قبل المركز أو المؤسسة التي تتولى إدارة عملية الوساطة، وتوافق الأطراف على المشاركة في إجراءاتها⁽¹⁾.

ثانياً- إيداع طلب الوساطة:

إذا توافق الأطراف بعد تعيين الوسيط- على بدء الإجراءات، يقوم طالب الوساطة بإيداع طلب الوساطة لدى الوسيط أو مركز الوساطة، ونسخة منه إلى الطرف الآخر، ويشتمل على اسمه، وعنوانه، واسم الطرف الآخر وعنوانه، وشرح وافٍ لوقائع النزاع، وتحديد المسائل محل النزاع والمستندات المؤيدة وطلباته⁽²⁾.

ويقوم الوسيط أو مركز الوساطة بإبلاغ الطلب إلى الطرف الآخر خلال مدة معينة، وذلك بالطريق المتفق عليه. وحددت المادة (5 / 2) من قانون الأونسيترال النموذجي تلك المدة بـ (30) يوماً تبدأ من اليوم الذي أرسلت فيه الدعوة إلى الوساطة، أو في غضون مدة أخرى محددة في الدعوة.

(1) وإجراءات الوساطة تبدأ في اليوم الذي يوافق فيه طرفا النزاع على المشاركة في تلك الإجراءات، (المادة 5 / 1) من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية لعام 2018.

(2) المادة (3) من قواعد الوساطة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

ثالثًا- جلسات الوساطة:

بعد موافقة الوسيط على إجراء الوساطة يستدعي الأطراف لحضور جلسات الوساطة، ومن غير المتصور أن يتوصل أطراف النزاع إلى تسوية ودية لنزاعهم في أول جلسة وساطة وإنما يستلزم ضرورة عقد جلسات تمهيدية⁽¹⁾، وأخرى انفرادية، علاوة عن الجلسات المشتركة، حيث يقع على عاتق الوسيط، بعد أن يتلقى وجهات نظر أطراف النزاع، عبء محاولة التوفيق بينهم لتمكينهم من إيجاد حل للنزاع في جلسات يحضرها الجميع، حيث يتولى إثارة الحوار البناء بين الأطراف، ويسهل النقاش الودي بينهم، ويعمل على تقريب وجهات نظرهم، كما يمكنه التدخل لإبداء رأيه غير الملزم لهم، أو إعادة صياغة المواقف وتليينها⁽²⁾.

رابعًا- مدة الوساطة:

إن كون الوساطة آلية ودية اختيارية لا يعني ترك الأمور دون قيد زمني يُحدّد فيه الأطراف والوسيط المدة التي يجب التقيد بها لإنهاء الوساطة. فالأخيرة مهمة لها بداية ونهاية.

والمدة التي يجب أن تنتهي فيها الوساطة يحددها الطرفان أو اللائحة النظامية لمركز الوساطة في حالة الوساطة المؤسسية. وحددها القانون الاتحادي بإنشاء مراكز التوفيق والمصالحة في المادة (12) منه بـ (21) يوم عمل على الأكثر من تاريخ حضور الأطراف أمام مراكز التوفيق والمصالحة (الوساطة)، ويجوز مد هذه المدة لمدة أخرى مماثلة بقرار من المصلح (الوسيط)، ما لم يتفق الأطراف على مدة إضافية أخرى مماثلة.

إذًا، الأصل أن مدة الوساطة يجب أن يحددها أطراف النزاع بالتشاور مع الوسيط، فإذا غاب الاتفاق كنا أمام خيارين:

الأول: إذا كانت الوساطة مؤسسية كتلك المتبعة أمام مركز أو مؤسسة وساطة دائمة، فيجب اتباع المدة المحددة في لوائح ذلك المركز أو تلك المؤسسة.

الثاني: إذا كانت الوساطة حرة أو عارضة، فالأمر متروك لتقدير الوسيط، مع مراعاة ظروف ومعطيات النزاع، وأوضاع الأطراف وتوجهاتهم⁽³⁾. وإن كان في الغالب أن تكون

(1) الهدف منها ضبط الإجراءات اللازمة، وتحديد الجدول الزمني المناسب لعقد جلسات الوساطة، وذلك بعد شرح أهمية الوساطة، ودورها في تسوية النزاع القائم.

(2) H.Touzard, La médiation et la résolution des conflits, PUF, Paris, France, 1997, p.154.

(3) أحمد عبد الكريم سلامة. التحكيم والنظم الودية لتسوية منازعات الملكية الفكرية. مرجع سابق، ص 166.

مدة هذا النوع من الوساطة لأيام معدودة.

الفرع الثاني: أسباب انتهاء الوساطة

علمنا أن هدف الوساطة هو توصل الأطراف إلى حل النزاع بمساعدة الوسيط، فكان على الأخير أن يبذل العناية اللازمة للوصول إلى ذلك الهدف، مما يُسفر إلى "إبرام اتفاق صلح بين الأطراف" تسري عليه أحكام عقد الصلح.

على أن اتفاق التسوية، الذي خلصت إليه جهود الوساطة لا يكون ملزمًا إلا بقبول الأطراف له، فإذا لم يكن ثمة اتفاق على التسوية (أي انتهاء الوساطة بنجاح مساعي الوسيط)، فهذا يعني فشل الوساطة وإفقال بابها رغم المقترحات التي قدمها الوسيط، وعندئذ يجب على الوسيط إنهاء الوساطة. ويتحقق ذلك في حالتين

الحالة الأولى: تشبث الأطراف بمواقفهم:

إذا أصر كل طرف على مواقفه المتشددة، ورفض تقديم أي تنازل، وأعلن كل طرف ذلك ورغب في إنهاء الوساطة، فهنا تفشل الوساطة.

ولقد عبرت على هذا المعنى المادة (13 / 2) من القانون الاتحادي بإنشاء مراكز التوفيق والمصالحة، بقولها: "تنتهي إجراءات التوفيق والمصالحة (الوساطة) في الحالات التالية...2 - إخطار أحد أو كل الأطراف المصلح (الوسيط) عن رغبتهم في عدم الاستمرار في إجراءات التوفيق والمصالحة (الوساطة)".

الحالة الثانية: رفض مقترحات وتوصيات الوسيط:

في هذه الحالة يقدم الوسيط توصية أو مقترحًا بالتسوية التي يراها ملائمة، إلا أن الأطراف يرفضونها، بزعم أنه لم يحقق مصالحهم المشتركة، ولا يوجد ما يجبرهم على الموافقة.

وهنا تنتهي أيضًا الوساطة. وفي هذا المعنى نصت المادة (26 / 3) من لائحة إجراءات التوفيق والتحكيم التجاري لدى مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري لعام 1993.

وإذا فشلت الوساطة، فإن الأطراف تتحلل من أي التزامات قد اتفقت عليها أثناء عملية الوساطة، كما تسقط جميع الإجراءات التي أُتخذت بشأنها⁽¹⁾.

(1) أحمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية النزاعات، مرجع سابق، ص 228.

وفي جميع أحوال فشل مهمة الوسيط فإنه يصدر -بعد التشاور مع الأطراف- إعلاناً يبين فيه أنه لا يوجد ما يسوغ القيام بمزيد من جهود الوساطة، في تاريخ صدور الإعلان⁽¹⁾.

ووفقاً للمادة (19 / 1) من قواعد الوساطة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، يجب على الوسيط عند انتهاء عملية الوساطة، بغض النظر عن النتيجة التي آلت إليها، إيجابية كانت أو سلبية، أن يبلغ المركز والأطراف كتابة بواقعة انتهاء الوساطة.

الخاتمة:

إن الإدراك الكامل لأهمية الوساطة يستلزم ثقافة قانونية منفتحة، فالرهان مقبول، ونجاح التجربة رهين بتوعية الفاعلين في الحقل القضائي والقانوني، وذلك عن طريق تفعيل تطبيق آلية الوساطة عمومًا، وفي مجال منازعات الرسوم والنماذج الصناعية خصوصًا. وهذا يستتبع ضرورة قيام المشرّع الإماراتي بسنّ تشريع خاص بالوساطة.

وقد توجت دراستنا لموضوع: "الوساطة لتسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية في نطاق العلاقات الخاصة الدولية" بجملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يأتي:

أولاً- النتائج:

1. لا يوجد أي نص صريح في أي من القوانين الإماراتية -باستثناء ما ورد بقانون العمل- يتكلم عن الوساطة لتسوية المنازعات عمومًا.
2. أتاح قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية لعام 2018 اختيار اللجوء إلى القانون النموذجي على الوساطة التجارية، حتى إن لم تكن الوساطة دولية، بل يجوز للطرفين اختيار اللجوء إلى القانون النموذجي حتى إذا كانت ظروف تلك الحالة لا تبين طابعها الدولي، أو إذا لم يكن من الواضح ما إذا كانت تلك الحالة دولية.
3. كما انتهينا إلى أن الخصوصية التي تتميز بها المنازعات الإدارية المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية لا تؤدي إلى إقصائها من نطاق تطبيق الوساطة ابتداءً، وإنما يتعين التمييز بين نزاعات قضاء المشروعية، ونزاعات قضاء الحقوق، فالنوع الأول تأبى طبيعته تطبيقها، أما النوع الثاني فيمكن تطبيقها عليه.
4. إن اتفاق التسوية، الذي خلصت إليه جهود الوساطة، لا يكون ملزمًا إلا بقبول الأطراف له، فإذا لم يكن ثمة اتفاق على التسوية (نجاح)، فهذا يعني فشل

(1) المادة (12 / ب) من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية لعام 2018.

الوساطة وإقبال بابها. ومن ثم يتحلل أطرافها من أي التزامات قد اتفقت عليها أثناء عملية الوساطة، كما تسقط جميع الإجراءات التي اتخذت بشأنها.

ثانيًا- التوصيات:

1. إن دراسة التشريعات المقارنة وتأمل الواقع العملي والقانوني للمنازعات القضائية وإدراك تعاطم دور الوساطة في حسم العديد من المنازعات المدنية والتجارية، المحلية والدولية، وفق ما سلف بيانه، يدفعنا لدعوة المُشرِّع الإماراتي للعمل على تقنين الوساطة، كما سبق وقرن التحكيم والتوفيق، باعتبارها وسيلة ناجعة وهامة لتسوية المنازعات عمومًا.
2. تعديل الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون الاتحادي بشأن التوفيق والمصالحة لعام 2016، والتي تتعلق باستثناء "الدعاوى التي تكون الحكومة طرفًا فيها"، من اختصاص مراكز التوفيق والمصالحة؛ لما استقر عليه العمل في ظل غالبية القوانين المقارنة من قابلية خضوع المنازعات الإدارية المتعلقة بقضاء الحقوق (التعويض) للوساطة.
3. تعزيز دور الوساطة في تسوية منازعات الرسوم والنماذج الصناعية وذلك بتنمية الوعي بأهميتها، وترسيخ المبادئ الأساسية المتعلقة بها، وتفعيلها على صعيد العمل المؤسسي، كالغرف التجارية والصناعية وبين رجال الأعمال، وذلك من أجل تبنيتها والعمل بمقتضاها لعديد مزاياها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا- الكتب العامة:

1. الجمال، مصطفى. عبد العال، عكاشة. (1998). التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الجزء الأول. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. بريري، مختار أحمد. (1995). التحكيم التجاري الدولي، دراسة خاصة للقانون المصري الجديد بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية (ط1). دار النهضة العربية.
3. سلامة، أحمد عبد الكريم. (2013). النظرية العامة للنظم الودية لتسوية النزاعات: المفاوضات- الوساطة- التوفيق- الصلح- بديلاً عن المعتكك القضائي. القاهرة: دار النهضة العربية.
4. والي، فححي. (2006). قانون التحكيم في النظرية والتطبيق. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- ثالثًا- الرسائل العلمية:
5. العيسى، عصام مالك أحمد. (2007). مقتضيات المصلحة العامة بشأن براءة الاختراع في تشريعات الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.

6. المليجي، محمد حامد السيد. (2003). أثر اتفاقية الجات على حقوق الملكية الفكرية وآلية تسوية المنازعات الدولية وفقاً لأحكامها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة.
 7. فاتح، خلاف. (2015). مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
- رابعاً- المجالات والأبحاث:**
8. السن، عادل عبد العزيز علي. (2010). الوسائل البديلة لتسوية منازعات التجارة الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الورشة التكوينية حول فن التحكيم ومهارات التحكيم، الرباط.
 9. بدر، معتز حمدان. (2014). ماهية اتفاق الوساطة التجاري الدولي، مجلة روح القوانين، العدد 67، جامعة طنطا، مصر.
 10. حمو، فراحات. (2019). الوساطة في الملكية الفكرية، مجلة دراسات، العدد 75، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر.
 11. ناجي، أحمد أنور. (2012). الوساطة في منازعات الملكية الفكرية، مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة (العدد4)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بفاس- المغرب.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Transliteration Arabic References:

'awlā- al-kutuba al'āmmata

1. aljamālu muṣṭafan 'abdu al'ālin 'akāshatan (1998). al-taḥkīma fī al'alā'āqāti alkhāṣṣata al-dawliyyata wa-al-dākhiliyyata aljuz'a al'awwala alqāhiratu dāru al-nahḍati al'arabiyyati
2. bryry mukhtārūn 'aḥamdun (1995). al-taḥkīma al-tijāriyya al-dawliyya dirāsata khāṣṣatin lil-qānūni almiṣriyyi aljadīdi bishāni al-taḥkīmi fī almawāddi almadaniyyati wa-al-tijāriyyati ṭ dāra al-nahḍati al'arabiyyati
3. salāmatun 'aḥamida 'abdu alkarīmi (2013). al-naẓariyyata al'āmmata lil-naẓmi alwuddiyyati litaswiyyati al-nizā'āti almufawaḍātu- alwasāṭāaha- al-tawfiqa- al-ṣulḥa- bdyālan 'ani almu'taraki alqaḍā'iyyi alqāhiratu dāru al-nahḍati al'arabiyyati
4. wa-al-ī fāthiyyun (2006). qānūna al-taḥkīmi fī al-naẓariyyati wa-al-taṭbīqi al-'iskndryah munshāatu alma'ārifi

thālithā- al-rasā'ila al'ilmiyyata

5. al'abasiyyu 'iṣāma mālika 'aḥamdun (2007). muqtaḍayāti almaṣlahāti al'āmmati bishāni barā'ti alikhtirā'i fī tashrī'āti al-dū'ali al'arabiyyati risālata duktwrāhin kulliyyata alḥuqwqi jāmi'ata bājiyya mukhtār- 'unnābatan aljazā'ira
6. al-mljy muḥammada ḥāmida al-sd (2003). 'athiri atfāqah al-jāt 'alā ḥuqwqi almalikiyyati al-fkrah w'ālah tswah almunāza'āti al-dwlah waffāq li'ahkāmihā risālata duktwrāhin klah alḥuqwqa jāmi'ata 'n shamsun alqāhirata
7. fātiḥun khilāafun (2015). makānata alwasāṭati litaswiyyati al-nizā'i al'idāriyyi fī alqānūni aljazā'iriyyi risālata duktwrāhin kulliyyata alḥuqwqi wa-al-'ulūmi al-

sāsiyyati jāmi'ata muḥammada khyḍr- bisukkaratin aljazā'ira

rābi'ā- almajallāti wa-al-'bḥāthi

8. ulsun 'ādila 'abdi al'azīzi 'aliyyun (2010). alwasā'ila albadīlata litaswiyyati munāza'āti al-tijārati al-dawliyyati almunazzamata al'arabiyyata lil-tanmiyyati al'idāriyyati alwarshata al-takīniyyata ḥawla fanni al-taḥkīmi wamahārāti al-taḥkīmi al-ribāṭa
9. badrun mu'tazza ḥamdāni (2014). māhiyata ittifaqi alwasāṭati al-tijāriyyi al-dawliyyi majallata rawḥi alqawānīni al'adada 67• jāmi'ata ṭanṭā miṣrun
10. ḥamū faraḥātīn (2019). alwasāṭata fī almalikiyyati alfikriyyati majallata dirāsātīn al'adada 75• kulliyyata alḥuqūqi wa-al-'ulūmi al-sāsiyyati jāmi'ata 'amāri thalyjiyyi bi-al-'ghwāṭ aljazā'ira
11. nājī 'aḥamida 'anwaru (2012). alwasāṭata fī munāza'āti almalikiyyati alfikriyyati majallata alḥuqūqi silslata al'a'dādi alkhāṣṣata al'adada 4)• jāmi'ata sayyidiyya muḥammada bn 'abdi al-lhi kulliyyata al'ulūmi alqānūniyyati wa-al-iqtiṣādiyyati wa-al-ijtimā'iyati bifās- almaghriba

خامسًا- المراجع الأجنبية:

- Ducarouge Françoise, "le juge administratif et les modes alternatif de règlement des conflits: transaction, médiation, conciliation et arbitrage en droit public français ", R.F.D.A, 1996.
- H.Touzard, La médiation et la résolution des conflits, PUF, Paris, France, 1997.
- Joly- Hurard J., Conciliation et médiation judiciaires, Coll. Institut de droit des affaires, Aix-en-Provence, Presses universitaire d'Aix Marseille, 2003. <https://doi.org/10.4000/books.puam.679>
- Megerlin Francis, " médiation et arbitrage: des convergences dans le règlement alternatif des différends ? ", Petites affiches, n° 170, 26 août 2002.

Mediation for the settlement of disputes related to drawing and industrial design within the context of private international relations

Nashwa Ahmed Mohamed

Sayed Ahmed Mahmoud

College of Law - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract:

This research addresses mediation for the settlement of disputes related to drawing and industrial design within the context of private international relations. The aim of the research is to discuss the legal framework governing alternative methods of dispute settlement in the United Arab Emirates with a view to identifying the gaps and establishing a legal framework. It is meant to help the Emirati legislator to regulate mediation, as the United Arab Emirates legislation lacks provision for this friendly dispute resolution method.

Several results were reached; to start with, there is no legislation that tackles mediation in the United Arab Emirates. Furthermore, there is an absence of provisions in the Emirati legislation (except for what is stated in the Labor Law) that talk about mediation for the settlement of disputes. Accordingly, it is concluded that the Emirati legislator should work on regulating mediation, as it is a useful and important means for settling disputes.

Keywords: Mediation, Mediator, Industrial Designs, Arbitration, conciliation, International Private Disputes.